مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد،17 العدد 1والصفحة 43-37

مفهوم وفلسفة العدالة الضريبية عبر التاريخ: رؤية المفكرين وطبقات المجتمع

The Concept and Philosophy of Tax Justice Throughout History: Perspectives of Thinkers and Social Classes

بن تريدي يحي[1] *، ونادي رشيد[2]،

[1] جامعة البليدة 2 لونيسي علي، (الجزائر).
[2] جامعة البليدة 2 لونيسي علي، (الجزائر).

تاريخ الاستلام: 09/11/2025 **تاريخ القبول**: 05/01/2026

ملخص: يتناول هذا المقال التطور التاريخي والفلسفي لمفهوم العدالة الضريبية عبر العصور، مع التركيز على آراء المفكرين وواقع طبقات المجتمع المختلفة؛ يبرز المقال كيف تحول مفهوم العدالة الضريبية من عدالة محافظة كانت تبرر التفاوت الطبقي وتحمي البنى الاجتماعية التقليدية، إلى عدالة إصلاحية تهدف إلى تصحيح الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق المساواة الحقيقية بين المواطنين. كما يستعرض المقال الأسس والمبادئ التي تقوم عليها العدالة الضريبية، بما في ذلك العدالة الأفقية والعمودية، ومبدأ العمومية والنسبية، مع التأكيد على ضمانات حماية المكلفين في العمليات الضريبية. كما يناقش المناهج المعاصرة لتحقيق العدالة، من القدرة على الدفع إلى مبدأ المنفعة العامة، مع توضيح دور الضمانات القانونية والدستورية والإجرائية في تعزيز ثقة المواطنين بالنظام الضريبي؛ في ضوء هذه التحليلات، يتضح أن العدالة الضريبية تمثل الركيزة الأخلاقية والسياسية لأي نظام جبائي عادل ومستدام، وأن فهم تطورها التاريخي والفلسفي يساعد على صياغة سياسات ضريبية فعالة وتستجيب للتحديات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة.

الكلمات المفتاح: العدالة الضريبية؛ الإصلاح الضريبي؛ فلسفة الضرائب؛ التاريخ الجبائي

Abstract: This article examines the historical and philosophical evolution of tax justice, highlighting the perspectives of thinkers and the realities of different social classes throughout history. It demonstrates how the concept of tax justice shifted from a conservative approach that justified social hierarchies and preserved traditional structures, to a reformist vision aimed at correcting socio-economic imbalances and achieving genuine equality among citizens. The paper also reviews the foundational principles of tax justice, including horizontal and vertical equity, universality, and proportionality, while emphasizing taxpayer protection guarantees within the fiscal process. Contemporary approaches, such as the ability-to-pay and benefit principles, are analyzed alongside legal, constitutional, and procedural safeguards that strengthen citizens' trust in the tax system. The study concludes that tax justice constitutes the moral and political cornerstone of any fair and sustainable fiscal system, and that understanding its historical and philosophical development is essential for designing effective and socially responsive tax policies.
Keywords: Tax Justice; Tax Reform; Philosophy of Taxation; Fiscal History

*بن تريدي يحي

1- تمهيد:

تعد العدالة من أسمى القيم التي سعت المجتمعات الإنسانية إلى تجسيدها عبر العصور، فهي المعيار الذي تقاس به نزاهة الأنظمة واستقامة التشريعات. وتمتد العدالة لتشمل مختلف الميادين، ومنها المجال الجبائي الذي يشكل تجسيدا عمليا للعدالة في توزيع الأعباء العامة وتحقيق المساواة بين المكلفين. ومن هنا تبرز أهمية العدالة الضريبية كهدف أساسي لأي نظام جبائي يسعى إلى تحقيق التنمية والاستقرار الاجتماعي.

العدالة هي مفهوم أخلاقي وقانوني واسع يشير إلى إنصاف الأفراد ومنح كل ذي حق حقه، مما يعني المساواة وعدم الانحياز في المعاملات والحقوق والواجبات.

فالعدالة بالمعنى اللغوي: تعني الاستقامة، والاعتدال، والوقوف في الوسط بين الإفراط والتفريط، وهي عكس الظلم.

أما اصطلاحا: تختلف باختلاف المجالات، لكنها غالبًا ما تشير إلى الالتزام بالقوانين والأخلاق، وإعطاء كل شخص ما يستحقه من حقوق وواجبات.

والفرق بين العدالة والقانون هي أن:

- **العدالة**: تعتبر مفهوما أسمى وطبيعيا، يمثل القانون الإلهي أو المبادئ الأخلاقية العليا، ويهدف إلى تحقيق الحق.
- **أما القانون**: هو نظام من صنع البشر قد يتوافق أحيانًا مع العدالة، ولكنه قد يختلف عنها في بعض الحالات، ويمكن أن يخدم مصالح معينة.

أصل كلمة عدالة Justice في اللغة اللاتينية وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية Jus بمعني حق أو قانون، وفي اللغة العربية العدالة تعني الاستقامة.

1.1- مفهوم العدالة الضريبية:

تعتبر العدالة الضريبية من اهم المفاهيم الأساسية التي حازت على اهتمام واسع في الاقتصاد، نظرا للأهمية المتزايدة في الفكر الاقتصادي الحديث، حيث ظهرت الحاجة إلى تحقيق العدالة ضمن المنظومة الضريبية، كما يجدر الإشارة أن هذا المفهوم يمثل أحد الأعمدة الأساسية التي ينبغي أن يقوم عليها النظام الضريبي، بل يعد هدفا من الأهداف التي تسعى السياسات المالية إلى بلوغها، لضمان التوازن والعدالة الاجتماعية. (نصيرة، 2011، ص46)

وترتبط العدالة الضريبية ارتباطا وثيقا بمبدأ العدالة الاجتماعية إذ تطرح عندما يحدث اتفاق اجتماعي عام على توزيع الأعباء والتكاليف المالية بصورة منصفة.

فالعدالة الضريبية تصبح بذلك مبدأ مرن يتأثر بالزمن ويتغير حسب ظروف المجتمع، فهي تتأثر بدرجة تعقيد أو صعوبة تحديد القدرة التكليفية الحقيقية للفرد أو الجهة الخاضعة للضريبة. (زاد احمد، 2008، ص16)

كما أن العدالة الضريبية لا تعد مفهوما مطلقا وثابتا، بل هي مفهوم نسبي يتغير من شخص لآخر ومن ظرف اجتماعي لآخر، ويتجلى ذلك في صعوبة التوفيق بين مبدأ العدالة في توزيع العبء الضريبي وبين أهداف السياسة الضريبية من جهة الأخرى، كتحقيق العدالة

الاجتماعية والفعالية الاقتصادية، فحتى عند السعي لتحقيق الامر، تتفاوت الآراء حول طبيعة محولة التحقيق قد يؤدي إلى تباين التفسيرات، ما يعكس اختلاف الأفكار والسياسية.

مع تدخل نشاط الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية، أصبحت الحاجة إلى فرض الضرائب بطريقة عادلة مطلبا ضروريا من أجل تحقيق العدالة الضريبية.

2.1- مبادئ وضمانات العدالة الضريبية:

تشكل مبادئ وضمانات العدالة الضريبية الأساس الذي يقوم عليه أي نظام جبائي عادل وفعال، حيث تهدف إلى ضمان توزيع الأعباء المالية بين المكلفين بشكل منصف ومتوازن وفقا لقدراتهم الاقتصادية؛ وتكتسب هذه المبادئ أهميتها من كونها تحدد المعايير التي تقيم بها العدالة في فرض الضرائب، بينما تضمن الضمانات حماية حقوق المكلفين أثناء عمليات التصريح والفرض والتقدير الضريبي؛ ومن خلال الجمع بين المبادئ والضمانات، يسعى النظام الضريبي إلى تحقيق التوازن بين الإنصاف الاجتماعي والكفاءة الاقتصادية، مع الحفاظ على ثقة المواطنين في الدولة وإدارة الضرائب.

1.2.1- مبادئ العدالة الضريبية:

- **مبدأ العدالة الأفقية:** هذا المبدأ يقتضي معاملة الأفراد ذوي الظروف الاقتصادية المماثلة معاملة ضريبية متساوية، فيقومون بتسديد ضرائب مماثلة وهو ما يشكل أساسا لمبدأ العدالة الضريبية (العدالة أمام الضرائب)، غير أن تحقيق هذه الأخيرة يقتضي في البداية محاولة تحديد المقصود بالظروف الاقتصادية المتمثلة تحديدا دقيقا وذلك عبر إمكانية قياسها إحصائيا وعدديا من خلال استعمال معيار معين كمعيار الدخل والثروة أو الإنفاق أو الاستهلاك.
- **مبدأ العدالة العمودية:** ونعني به أنه يجب معاملة الأفراد ذوي الظروف الاقتصادية المختلفة معاملة ضريبية مختلفة، فمن منهم في وضع أفضل يجب أن يدفعوا مزيدا من الضرائب، والعدالة الضريبية بهذا تصبح جزءا من العدالة الاجتماعية وتصبح أداة لتوزيع الدخول وأحسن مثال على ذلك الأمير الهندي maharaja الذي يتساوى مع المتسول أمام الضرائب حيث كلاهما ليس له دخل أو ربح أو أجر كما يصفه الاقتصادي البريطاني Nicholas Kaldor تأتي (العدالة بالضرائب) كونه يمتلك القور والأراضي والمجوهرات ...الخ لتفرض الضريبة على الثروة.

2.2.1- ضمانات العدالة الضريبية:

- حماية المكلف أثناء عملية التصريح وفي حالة التقدير التلقائي.
- الضمانات المخولة للمكلفين أثناء تقديم التصريح.
- الضمانات الممنوحة للمكلفين في حالة الفرض التلقائي.
- ضمانات المكلف من خلال إجراءات تصحيح الوعاء الضريبي.
- فحص المحاسبة يعد من حقوق الادارة ما دام النظام الضريبي الجزائري تصريحي.
- عندما تفرض الضريبة على للمكلفين بكيفية تلقائية، فهذا يشكل جزاء له على عدم إدلائه بالإقرار في الوقت المحدد قانونا، لذلك فالإدارة أصبحت تشعر الخاضع للضريبة من أجل الرد على اقتراح التسوية، وتمنحه مهلة 30 يوما كإجراء تناقضي.

- المشرع الجزائري أعطى مجموعة من الحقوق والصلاحيات لإدارة الضرائب لتمكينها من مراقبة الأساس الضريبي وفي المقابل ألزمها باحترام مجموعة من الإجراءات ضمانا لحقوق المكلفين أبرزها:
  - إلزامية إشعار المكلف بالتسوية والتحقيق الجبائي- عدم اجراء رقابة ثانية لنفس الفترة –امكانية الاستعانة بمستشار من اختيار المكلف- تحديد مدة الرقابة- تحديد الضرائب المستهدفة...للمكلف بالضريبة
  - الضمانات الدستورية: المادة 78 من الدستور تنص على المساواة أمام الضرائب –المقدرة التكليفية- -وجود النص القانوني.
  - الضمانات القانونية: التفسير الضيق للقانون الضريبي- عدم رجعية القوانين-حق المنازعات وتقديم شكوى.
  - الضمانات القضائية: حق اللجوء الى القضاء.

3.1- مفهوم العدالة الضريبية حسب التطور التاريخي:

تعد اللامساواة إحدى الإشكاليات الجوهرية في الفكر الاقتصادي والاجتماعي، غير أن بعض صورها قد تقبل حين تساهم في تحسين أوضاع الفئات الأكثر حرمانا. ومن هذا المنطلق، ظهرت مقاربات فكرية متعددة لتفسير مفهوم العدالة، لاسيما في بعدها المحافظ الذي يربطها بالتوازن الاجتماعي واستمرارية البنى التقليدية. ويبرز هذا المنظور كيف شكل النظام الجبائي أداة للحفاظ على النظام الطبقي وتبرير التفاوت تحت غطاء العدالة الشكلية.

1.3.1- العدالة من منظور المحافظين l'équité concervatrice

تأخذ العدالة مفهومها من ناحية:

- **تقسيم الأدوار والأعباء:** بما أن الضريبة هي أساس المجتمع في ظل النظام الفرنسي القديم الذي اعتبر نتاج طبيعي لتنظيم المجتمع في شكل طبقات متميزة من غير اللجوء الى معايير اخرى للتوزيع، ادى هذا المفهوم الى كون الشعب يساهم بممتلكاته والنبلاء عن طريق الدم ورجال الدين بصلاتهم.
- **قضية فوبان vauban**: النقد الوحيد لهذا النظام الاجتماعي القائم في فرنسا كان من طرف فوبان vauban 1707 في كتابه la dime royale العشر الملكي 1707 قدم مشروعا حول الاصلاح الجبائي مثل اقتطاع الضرائب في وقت جنيها على المنتجات الفلاحية. استند طرح فوبان vauban خاصة على البؤس الذي كان يعيشه المزارعون المضطهدون من الجباة les collecteurs ويقول: أحس مع ذلك انني مضطر بالشرف والضمير لتقديم الى جلالتكم انه يتعين لي انه في جميع الاحيان لم يكن لدينا اهتمام ولم نولي اعتبار للشعب في فرنسا وهي الطبقة الاكثر حرمان والاكثر فقرا في المملكة.
- **العدالة عند الطبقة البرجوازية:** البرجوازية في ظل المملكة استثمرت في السلطة عبر المجلس الشعبي ولم يهمها سوى ابقاء سيطرتها على اجهزة الدولة واستعمل القانون المالي كأداة حرب ايديولوجية في خدمة مجموعة مفاهيم للعلاقات السياسية.

  الليبيراليون لم يفهموا بأن النظام الذي يدافعون عنه غير قادر على توفير الموارد اللازمة والضرورية للعصرنة وبناء الهياكل القاعدية للدولة والدفاع عن الوطن.
- **الضريبة وتراكم الثروة:** حسب الاقتصادي الأمريكي séligman في كتابه essais sur l'impot يجب الاعتراف حسب التجربة التاريخية بان اغلب الاصلاحات في مجال المالية كانت نتيجة اسباب انانية والنتيجة الحتمية للتحولات الاقتصادية التي تدخلت في العلاقات الاقتصادية وجهود كل طبقة ولتكن القوية او الاقل قوة للاستفادة من بعض الامتيازات.

- **المحافظة على البناء الاجتماعي**: الاقتصاديون الاحرار يرفضون الافكار الداعية لاستخدام الضرائب لتصحيح الفوارق الاجتماعية كمهمة المنصف justicier ويرون ان الضريبة التصاعدية هي ظالمة ويضيفون انهم يظنون انها بهذا الشكل لا يعرفون كيف يحددون التصاعد او يوقفونه.
- **حسب الاقتصادي الفرنسي pascal salin**: في كتابه الظلم الجبائي l'arbitraire fiscal يقول انه ليس من العدل ان يكون توزيع الثروة له شكل معين من الاشكال في دولة من الدول لكن لم يوزعها أحد والتوزيع والعدالة الاجتماعية من مهام من يمكن تسميته الفكر القبلي اين السيد في مجتمع مغلق يتحكم في جميع موارد وفي افراد العائلة الذين لا يحصلون على مواد الا بقرار منه.

2.3.1- العدالة عند الاصلاحيون l'équité réformatrice

ظهرت مع بدايات القرن العشرين، متأثرة بالتحولات الاقتصادية والفكرية التي دعت إلى إصلاح النظام الجبائي وجعله أكثر عدلا وإنصافا؛ فقد ارتبط الإصلاح الجبائي آنذاك بفكرة سن تشريعات جديدة للضريبة على الدخل، وتطوير الفقه المالي الذي يرى في الضريبة وسيلة لتصحيح الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية؛ ومن هذا المنطلق، أصبحت العدالة الضريبية لدى الإصلاحيين أداة لإعادة التوازن بين الفئات المختلفة وتحقيق المساواة الحقيقية بين المواطنين.

- **الضرائب الثورية les impots révolutionnaires**: في أثناء الحقبة الثورية احتفظ بالنظام الضريبي مع بعض التعديلات طيلة القرن التاسع عشر 19 حيث ان القيم المعتمدة كأساس للضرائب لا علاقة لها بالدخل الحقيقي للمكلفين والمهم هو عدم تصادم المكلفين مع الادارة الجبائية.
- **الواجب المشرف l'honorable obligation**: القاعدة الاساسية كانت المساواة المدنية اي مساواة جميع المواطنين، حيث دعى روباس بيار المحامي والرجل السياسي الفرنسي robespierre في خطاب له في 17 جوان 1793 يطلب من جميع المواطنين المساهمة بما سماه الواجب المشرف للجمهورية ومنه بدء اول عقد تشريعي دستوري في 24 جوان 1793 في مادته 101 "لا يستثنى اي مواطن من الواجب المشرف كواجب للمساهمة في الاعباء العامة".
- **التوزيع الديمقراطي**: الهدف منه يسمح للمجالس المنتخبة من توزيع ضرائب غير انه في اغلب البلديات نجد اغلب المواطنين لا يعرفون القراءة؛ حصيلة الضرائب السنوية تحدد من طرف قانون المالية والذي بدوره يحدد حصة مساهمة كل مقاطعة وهذه الحصة تقسم على كل البلديات وحصة البلدية المحددة تقسم على المكلفين من طرف لجنة مكونة من رئيس البلدية ونائبه و5 مكلفين بالضريبة مسجلين في الورد العقاري.
- **بيار بوجاد pierre boujade**: كان بوجاد يرى أن النظام الضريبي الفرنسي أصبح قمعيا وبيروقراطيا، يخدم الرأسماليين الكبار ويثقل كاهل التجار الصغار، دعا إلى مقاومة الضرائب المفرطة ورفض التفتيش الجبائي الذي كان يمارس على المحلات الصغيرة؛ كانت عبارته الشهيرة" نحن أبقار الجمهورية التي تحلب باستمرار".

4.1- مناهج تحقيق العدالة الضريبية

تحقيق العدالة الضريبية لا يقتصر على تبني مبادئ أخلاقية أو تشريعية، بل يتطلب اعتماد مناهج علمية تمكن من قياس مدى إنصاف النظام الجبائي في توزيع الأعباء العامة؛ وتتنوع هذه المناهج بين ما يستند إلى قدرة المكلف على الدفع وما يقوم على مبدأ المنفعة المتبادلة بين الدولة والمواطن؛ ويساهم تحليل هذه المناهج في فهم كيفية تجسيد العدالة الضريبية عمليا ضمن السياسات المالية الحديثة؛ وتتمثل هذه المناهج فيما يلي (موسى، 2011، ص76):

- **منهج التكليف (القدرة على الدفع)**: يتمثل هذا المنهج في فرض الضرائب على أساس موضوعي يرتكز على قدرة المكلف على الدفع، بغض النظر عن طبيعة الإيرادات أو الإنفاق، ويبتعد عن أي شكل من أشكال العقاب أو الامتياز؛ ويتم تقييم مدى عدالة الضريبة استنادا إلى قدرة الفرد الحقيقية على المساهمة المالية.
- **منهج المنفعة العامة:** يعتمد هذا المنهج على مبدأ المقايضة بين ما يدفعه الفرد من ضرائب وما يتلقاه من خدمات من طرف الدولة؛ فكلما حصل الفرد على منافع أكثر من الدولة، زادت مساهمته الضريبية، والعكس صحيح.

غير أن هذا المنهج خاطئ لكونه يغفل عن قدرة الأفراد غير المتساوية على الدفع، ويركز فقط على المنفعة المستلمة دون مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. (يوسف، 2016، ص96-109)

5.1- مقومات العدالة الضريبية:

تعد مقومات العدالة الضريبية الأساس الذي يبنى عليه أي نظام جبائي يسعى إلى تحقيق الإنصاف والمساواة بين المكلفين؛ فهي تمثل الإطار المعياري الذي يضمن توزيع الأعباء العامة بصورة عادلة ومتوازنة وفقا لقدرة كل فرد على المساهمة؛ ومن خلال هذه المقومات تتجسد فعليا روح العدالة في السياسة الجبائية وتصان ثقة المواطن في النظام الضريبي، ولكي يحقق النظام الضريبي العدالة المنشودة، ينبغي أن يستند إلى مجموعة من المبادئ الأساسية، التي يمكن تلخيصها فيما يلي (موسى، 2011، ص87):

- **العمومية:** تقتضي العدالة الضريبية أن تشمل الضريبة جميع الأفراد والهيئات دون استثناء، وذلك حسب قدرتهم على الدفع؛ ويعني ذلك وجوب إخضاع جميع مصادر الدخل والثروة للضريبة، بغض النظر عن نوعها أو مصدرها.
- **المساواة:** تقتضي العدالة الضريبية معاملة المكلفين على قدم المساواة أمام القانون الضريبي، دون تمييز بسبب الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي أو المهني. وقد نص الدستور الجزائري في المادة 78 على أن المواطنين يساهمون في الإنفاق العمومي حسب قدرتهم على الدفع. (المادة 78 من دستور الجمهورية الجزائرية 1996/2002)
- **النسبية:** أي أن ترتبط الضريبة بمقدرة المكلف المالية، بحيث تزيد كلما ارتفعت هذه المقدرة، وهو ما تجسده الضرائب التصاعدية التي تُعتبر أكثر عدالة من الضرائب النسبية أو الثابتة.
- **تجنب الازدواج الضريبي:** يعد الازدواج الضريبي أحد أبرز مظاهر اختلال العدالة الضريبية، حيث يؤدي إلى فرض ضرائب متعددة على نفس الوعاء الضريبي أو على نفس المكلف، سواء على المستوى المحلي أو الدولي.
- **الغش والتهرب الضريبي:** يعتبر التهرب الضريبي من أبرز مظاهر عدم العدالة، حيث يفلت البعض من دفع الضرائب المستحقة عليهم، بينما يلتزم بها آخرون. ويساهم ضعف الرقابة والبيروقراطية في استفحال هذه الظاهرة. (فوزي، 1981، ص224-226)

2 – النتائج ومناقشتها:

أظهرت الدراسة أن العدالة الضريبية مفهوم نسبي وديناميكي، يتأثر بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسات المالية للدولة، ويتطلب التوازن بين القدرة على الدفع والعدالة الاجتماعية؛ وتشير النتائج إلى أن المبادئ الأساسية للعدالة الضريبية تشمل العدالة الأفقية (تكافؤ المعاملة بين المكلفين ذوي الظروف المماثلة)، العدالة العمودية (تفاوت الأعباء حسب القدرة الاقتصادية)، والعمومية والنسبية وتجنب الازدواج الضريبي لضمان توزيع متوازن وشفاف للعبء المالي.

من الناحية التاريخية، أظهرت المقاربات المحافظة ارتباط العدالة بالحفاظ على البنى الطبقية واستمرارية النظام الاجتماعي، بينما ركزت العدالة الإصلاحية على تعديل الاختلالات وتحقيق المساواة الفعلية بين المواطنين. أما مناهج تحقيق العدالة، فتوضح أن منهج القدرة على الدفع يوفر إنصافا أفضل مقارنة بمنهج المنفعة العامة، الذي قد يغفل تفاوت الإمكانات المالية.

وأظهرت النتائج أيضا أن ضمانات المكلفين القانونية والدستورية، إلى جانب الشفافية والإجراءات الرقابية، تعزز الالتزام الطوعي وتقلل الاحتكاك مع الإدارة الضريبية. وبالتالي، يمكن القول إن نظاما ضريبيا عادلا وفعالا هو الذي يجمع بين المرونة والشفافية والقدرة على حماية حقوق المكلفين مع تحقيق العدالة الاجتماعية.

3– الخلاصة:

تظهر الدراسة أن العدالة الضريبية تمثل أحد الركائز الأساسية لأي نظام جبائي عادل، حيث تتسم بالديناميكية والنسبية، وتتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسات المالية للدولة؛ وقد بين التحليل أن المبادئ الأساسية للعدالة الضريبية تشمل العدالة الأفقية والعمودية والعمومية والنسبية، مع تجنب الازدواج الضريبي، في حين تبرز ضمانات المكلفين القانونية والدستورية كعنصر حاسم لتعزيز الالتزام الطوعي والشفافية.

التطور التاريخي يوضح تحول العدالة من أداة للحفاظ على البنى الطبقية إلى أداة لتحقيق المساواة والتوازن الاجتماعي، فيما تؤكد المناهج المعاصرة على أهمية الربط بين القدرة على الدفع والكفاءة الاقتصادية.

تعد الضريبة عادلة عندما تحظى بقبول عام من قبل المكلفين وتدفع طوعا ضمن الشعور بالإنصاف والمساواة، غير أن هذا القبول يبدأ بالتراجع عندما يشعر المكلفون بأن العبء الضريبي المفروض عليهم تجاوز حدود العدالة، فينشأ عن ذلك نوع من الرفض التدريجي، يبدأ بالتهرب الجزئي عندما يصعب عليهم نقل عبئها إلى غيرهم، وقد يتطور في نهاية المطاف إلى رفض كلي لأدائها.

4- الإحالات وقائمة المراجع:

1. المادة 78 من دستور الجمهورية الجزائرية 1996/2002. (بلا تاريخ). الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
2. بوعون يحياوي نصيرة. (2011). *جباية المؤسسة*. الجزائر: الصفحات الزرقاء.
3. عاطف محمد موسى. (2011). *العدالة الضريبية في التشريع الضريبي المصري بين النظرية والتطبيق*. مصر: دار النهضة العربية.
4. عبد المنعم فوزي. (1981). *المالية العامة والسياسة المالية*. بيروت: دار النهضة العربية.
5. علي عرباسي زاد احمد. (2008). العدالة الضريبية من وجهة نظر ارباب الصناعات الفلسطينية في محافظات شمال الضفة الغربية(اطروحة ماجستير). كلية الدراسات العليا، فلسطين: جامعة النجاح.
6. قاشي يوسف. (01 12, 2016). اشكالية تحقيق العدالة في النظم الضريبية مع الاشارة الى حالة الجزائر. *مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات*، *5*(2)، الصفحات 96-109.